

التفسير النحوي للتفضيل في العربية؛

إشكالات تركيبية ودلالية

Grammatical interpretation of preference in Arabic,

Syntactic and semantic problems

المصطفى دلال

جامعة السلطان مولاي اسليمان، بني ملال، المغرب

البريد الإلكتروني mustapha.dellal79@hotmail.fr

الملخص:

يتناول المقال إشكالات لغوية تتعلق بالتفسير النحوي الذي تأسس عليه تركيب التفضيل في اللغة العربية كما رسمه القدماء، وتكاد هذه الإشكالات تتداخل بالمستويات اللغوية جميعها؛ المعجمية الصرفية والتركيبية والدلالية، لكننا سنحصر المعالجة في ما هو تركيبى ودلالي، ومن ذلك ما تعلق بالدلالة الاصطلاحية المرتبطة بالتسمية والتبويب، إذ سنعمد على تتبع معاني مادة "فضل" في المعاجم اللغوية القديمة، وإجراء مقارنة بين هذه الدلالة بين العربية والفرنسية والإنجليزية والانتهاج إلى نتيجة في هذا الشأن، كما سنناقش الإشكالات الدلالية والتركيبية المتعلقة بما عرف عند القدماء بالاسم المساعد، كما سنوجه في هذا الشأن نقدا معللا لبعض شروط صياغة هذا التركيب على وزن "أفعل" بما في ذلك شرط الثلاثية، وشرط التفاوت، وذلك بناء على الشواهد اللغوية التي تصنف عند القدماء أمثلة شاذة.

كلمات مفتاحية: تفضيل – مساعد- درجي- شروط – أمثلة شاذة

Abstract In this article, I will tackle the linguistic phenomenon known to the ancients as the preference noun and that is through its semantic and structural problems.

I will start, first, by criticising the term "preference" through exhibiting meanings of the verb "prefer" in the arabic dictionaries and comparing its uses in arabic with those in French and English. I will, also focus on criticising the formulation conditions of the preference noun which were extracted by the grammarians from the linguistic evidences. Some of these conditions were the auxiliary noun, the three letters verb and the differential condition are inconsistent with many linguistic examples which were considered as anomalous by grammarians.

Keywords: preference -the auxiliary noun – gradient- conditions –anomalous-

1. مقدمة:

ينبثق موضوع هذا المقال عن واحد من الإشكالات التي يطرحها التفسير النحوي في اللغة العربية، وحيث إن النحو العربي في مجمله بني على وصف الشواهد اللغوية، ومن تم بناء نماذج قاعدية لاحتواء الأنساق التركيبية للشواهد، فإن الملاحظ أن كَمَا غير يسير من الشواهد والأمثلة ظل عصيا عن التناول الوصفي، مما جعل علماء اللغة يبحثون عن تبريرات يعللون بها ما لم يطرده من شواهد، مفردين في الأبواب النحوية ما عرف عندهم بالاستثناء أو الشاذ، رافعين الشعار اللغوي المأثور "إن الاستثناء يسوغ القاعدة ولا يبطلها"، والحق أن المتأمل للأمثلة المستثناة قد يلحظ أنها ليست بتلك البساطة التركيبية التي وسمت بها، بل إن ما عُدَّ عندهم استثناء غير مطرد قد يشكل الأصل بالرغم من ندرته وقلة شواهد التي وصلت إلينا .

ومن القضايا اللغوية التي تنحو هذا المنحى نجد ما عرف عند القدماء: "باسم التفضيل"، هذا الاسم الذي يطرح إشكالات بينة في مختلف تفرعاته، بدءا بالتسمية التي تبدل للوهلة الأولى أنها وظيفية على غرار أغلب الأبواب النحوية (باب الفاعل مثلا، باب الحال، باب النعت...) مروراً بأحوال عناصره (المفضل _ اسم التفضيل _ المفضل عليه _ موضوع المفاضلة)، وأن الفصل بين هذه المستويات في أثناء معالجة القضايا اللغوية المرتبطة به يبقى فصلا إجرائيا فقط. إن الكثير من الشواهد اللغوية لهذا "التركيب" تنأى عما استخلصه القدماء من قواعد، وتفسيرات نحوية، وللخروج بتركيب التفضيل من التنميط التقليدي فقد ارتأينا أن ننهج مبدأ المقارنة في بعض مناحي المعالجة، مقارنة تراكيب "التفضيل" بين العربية والفرنسية، لرصد أهم الاختلافات التركيبية التي يتأسس عليها التركيب في اللغتين، وتجدر الإشارة إلى أنه لسنا في هذا المقام بصدد المفاضلة بين اللغتين على مستوى التركيب، ولكننا بصدد إجراء مقارنة بين التركيب في اللغتين، على أساس التوصل إلى نتائج من شأنها أن تعيد تشكيل بعض القضايا المرتبطة بالوصف النحوي للعربية، ذلك الذي لقي الكثير من الانتقادات في العديد من أبوابه وقضاياها، بل إن من الباحثين المعاصرين من يؤكد أن "اللغويات التقليدية أثقلت كاهل الدراسة اللغوية بكثير من الأحكام والتأويلات التي تجافي طبيعة اللغة، مما جعل النحو والصرف من أكثر الميادين التي باضت وفرخت فيها كثير من التخيلات والمفاهيم الخاطئة، والآراء المعدة سلفا." (الشايب فوزي 1989/1988 ص 16) .

وحيث إن الوصف النحوي لتركيب التفضيل في العربية متشعب المسالك فإنني سأحصر أركان الدراسة في ركنين اثنين؛ الأول: الإشكال المرتبط باصطلاح التفضيل، والثاني: الإشكال المتعلق بشروط الصياغة، في أفق تعميق البحث في القضايا الصرفية والتركيبية والدلالية الأخرى -التي ارتبطت به- في مناسبات علمية لاحقة.

2. الإشكال الاصطلاحي لاسم التفضيل

1.2 بين يدي مادة "فَضْلٌ" في المعجم

يثير اصطلاح "أفعل" للتفضيل عديد التساؤلات التي تتطلب البحث في الأصول الدلالية المرتبطة بهذه التسمية، ولنا في البداية أن نطرح هذه التساؤلات التي نتوسم من البحث الإجابة عن بعض من قضاياها العالقة، ولذلك نقول:

- إلى أي حد يرتبط اسم التفضيل بالقيم الإيجابية للدلالة التي تحملها تراكيبه؟
 - وإذا كان الجواب بالإيجاب، فما حظ المفاضلة في صفات النقص من هذه الدلالة الإيجابية؟
 - وإذا كان الجواب بالسلب، أي أن التفضيل لا علاقة له بالفضل والفضيلة وحظوة السبق فلم لم يكتف
 باصطلاح: المقارنة فقط؟

للبحث في هذه القضية آثرت-أولاً- أن أعود بمادة الجذر اللغوي (ف ض ل) إلى أصوله الدلالية في المعاجم العربية عليها تكشف عن المعاني الكامنة في الحروف الأصول لهذه الصيغة، جاء في معجم العين للخليل في "باب الضاد واللام والفاء" فضل: القُضْلُ معروف. والفاضلة اسمُ القُضْل. والقُضَالَةُ: ما قُضِلَ من كل شيءٍ. والقُضْلَةُ: البقية من كل شيءٍ، والفضيلة: الدرجة الرفعة (بتشديد الراء المكسورة) في الفضل، والتفضل التطول على غيرك." (ابن أحمد الفراهيدي، 1985، ج7 ص44).

وعند استقصاء معاني مادة (ف ض ل) في هذا التعريف نجد:

- المعنى المتعلق بالقيم الإيجابية للفضل (المعروف والدرجة والرفعة)
- معنى الزيادة (مافضل من كل شيء).
- معنى المتروك (الفضلة من كل شيء).
- معنى التفوق (والتفضل التطول على غيرك).

والناظم بين هذه المعاني جميعها هو أنها تحمل معنى التدرج والتفاوت، بمعنى أنها تحمل من سمات المقارنة الموسومة بالزيادة دلالات واضحة، ومن معاجم القرن السادس الهجري نقف عند معجم لسان العرب: "فضل؛ الفضل والفضيلة معروف: ضد النقص والنقيصة، والفضيلة الدرجة الرفيعة.... وفضله مزاه (من المزية والامتياز)، والتفاضل بين القوم أن يكون بعضهم أفضل من بعض." (ابن منظور، 1414هـ - ج11 ص524). يظهر من خلال هذا التعريف أن دلالة القيمة الإيجابية لـ "ف-ض-ل" واضحة وأنها مهما دلت المادة على معنى التفاوت والتدرج فإن التدرج حاصل في ما هو إيجابي فقط (الفضيلة- المعروف - ضد النقيصة - ضد النقص -الدرجة الرفيعة - مزاه - التفاضل = بعضهم أفضل من بعض).

وأحسب أن هذه الدلالة الإيجابية لـ "ف-ض-ل" لهي مما يتضمنه البيت الشعري من قصيدة يمدح بها القاضي عبد الله بن محمد الأنطاكي:

أفاضل الناس أغراض لَذا الزمن يخلو من الهم أخلاهم من الفطن (إسماعيل بن عباد،

1965، ص30)

لكن الوقائع اللغوية أثبتت التفاضل في ما هو سلبي، ومن ذلك قول جرير في تعريضه بالفرزدق:

لم يلق أخبث يا فرزدق منكم ليلا وأخبث بالنيهار نهارا (محمد بن حبيب، ج1،

ص522).

إذ إن الشاعر يفاضل في صفة الحبث حين جعل الفرزدق على درجة عالية من الحبث، ومن النحاة من استشعر الإشكال الاصطلاحي في هذا التركيب فرجح التعبير "باسم الزيادة ليشمل نحو: أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل." لكونها مما يدل على النقص لا على الفضل، وإلى ذلك يشير

عباس حسن بقوله: "ولا فرق في المعنى والزيادة فيه بين أن يكون أمرًا حميدًا، أو ذميًا." (عباس حسن، ج3، ص 395).

2.2 تعالقات دلالية

تلتقي اللغتان الفرنسية والإنجليزية مع العربية في هذه المسألة، أي في التعبير عن هذه المقارنة الدرجية بالدلالة الإيجابية، فاسم التفضيل في العربية يقابله في الفرنسية (superlatif) إشارة إلى الأفضلي (super)، و (super) تقابل عظيم أو رائع، وفي الإنجليزية (superlative)، و (super) تعني عظيم أو هائل، ومع ذلك فالفرنسية والإنجليزية - شأن اللغة العربية - تنتجان تراكيب تفضيل ترتبط بالنقص ومن ذلك:

-القاذورات أوسخ المخلفات.

-Les dechets sont les chose les plus sales.

-Filth is more dirtier.

ولربما استشعر سيبويه هذا الإشكال الوظيفي لاصطلاح تركيب التفضيل فجعله تحت باب: "باب أفعال منك" (سيبويه، 1988، ج3، 202) ولم يسمه بـ"أفعال التفضيل"، هذا الاصطلاح الذي تواتر عند جمع غفير من النحاة.

والإشكال هاهنا أضحى واقعا عندما انتقل النحو من التأليف في التععيد إلى تدريس التععيد، فقد وجهت الدلالة الإيجابية لاصطلاح التفضيل تدرسية هذا الأسلوب، حينما تكونت قناعة للمتعلمين وهي أن سم التفضيل يدل دائما على ما هو إيجابي، وقد اعتمدت في ذلك على روائز اختبار حينما طلبت من ثمانين متعلما من مستوى الثالثة إعدادي إنتاج تراكيب تفضيل بناء على التعريف المقدم له في الكتاب المدرسي المتمثل في أن: "التفضيل تركيب يفيد أن شيئين اشتركا في صفة واحدة، وزاد أحدهما عن الآخر" (عثماني الميلودي 2007، ص 139)، وبالرغم من أن التعريف لا يتضمن هذه الدلالة الإيجابية إلا كل التراكيب التي أنشأها المتعلمون تتسم بالتفاضل في ما هو إيجابي، أو في أحسن الأحوال ما يدل على المقارنة، من دون المفاضلة في الصفات السلبية أو القدحية، لأنهم لا يتمثلون تركيب التفضيل خارجا عما هو إيجابي من فضليات الأمور ارتباطا باصطلاح التفضيل، والتمثل الخاطئ للمتعلمين هذا مشروع مبرر سببه التفسير النحوي لا الشواهد اللغوية، بل إن مؤلفي الكتاب المدرسي أنفسهم تسرب إليهم هذا التمثل عندما أوردوا الشواهد التقديمية للدرس تحمل كلها دلالات تفضيل إيجابية، وهي:

"الصناعة أعظم قوة" - الصناعة الأكثر تطورا - الشرف أحق أن يصاب - الشمس أشد حمرة - الأجدران لا ينسى الإنسان وطنه- الأولى أن يكون إلى جانب أخيه" (عثماني الميلودي 2007، ص 138)، هذا بالرغم أن شواهد الدلالات

السلبية للتفضيل ذائعة في اللغة متواترة (أخسر-أنذل - أسوأ- أخبث - أبلد - أقل - أبخل- أكثر تهاونا - أشد كسلا - أوسخ - أضيّق ...)

ومن هنا فإن التعريف الذي يسع لأمثلة التفضيل وظيفيا، وينأى بالمتعلم عن التمثلات الخاطئة على الأقل في اللغة العربية هو (الجملة الدرجية)، وفي الإنجليزية (degree clause)، وفي الفرنسية (clause de degré)، والذي يجمع بين هذه الاصطلاحات هو التفاوت الدلالي والدرجي وليس المقارنة لأن المقارنة قد تدل على المساواة (L. egalite)، والتفضيل غير ذلك.

3. إشكال شروط الصياغة

1.3 إشكال الاسم المساعد:

إن الشروط التي رسمها اللغويون لصياغة اسم التفضيل من الفعل- ومن خلال استقصائهم لشواهد في متون اللغة- رأوا أنه يؤخذ على وزن "أفعل" من كل فعل ثلاثي - مثبت - متصرف - تام - مبني للمعلوم - قابل للتفاوت - لا يدل على لون - لا يدل على عيب - ليس الوصف منه على وزن "أفعل" والأفعال الدالة على العيوب لها طريقة خاصة، شأن الأفعال التي فقدت أحد هذه الشروط، فقالوا إنه "يتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأن يصاغ أفعل مما يصاغ منه ثم يميز بمصادرها كقولك: أقبح عوراً". (الزمخشري 1993، ص 297)

والذي جعلني أهتم بما ذهب إليه اللغويون بخصوص صياغة التفضيل من الأفعال الدالة على العيوب هو أن هذه الأفعال تناظر أفعال الألوان في وزن الصفة، بحيث تصاغ منهما على وزن "أفعل" (خضر أخضر، عرج أعرج، زرق أزرق، عور أعور، حمق أحقق، بله أبله)، والوصف منها يتداخل مع اسم التفضيل وزنا، فلم يتم الاكتفاء في -هذا السياق- بتفسيرهم القائل: إن الصياغة غير المباشرة باعتماد الاسم المساعد تكون في الأفعال التي يأتي الوصف منها على وزن "أفعل"، (السماء أشد زرقة من البحر، المسرف أكثر الناس حمقا). وهذا الأمر يقود حتما إلى إشكال يتعلق في ما تم اعتباره من قبل النحاة الاسم المساعد.

يقصد النحاة بالاسم المساعد ذلك الاسم على وزن "أفعل" الذي يعتمد عليه لصياغة اسم التفضيل من فعل اختلف فيه أحد الشروط المذكورة سالفا، وهنا يطرح إشكال آخر في الذي يتعلق بالمساعد نفسه، إذ إن ما تم اعتباره اسما مساعدا لإنشاء التفضيل هو التفضيل الحقيقي، فعندما نتج جملا من قبيل:

1- الحقل أشد خضرة من الواحة.

2- المبذر أسوأ الناس حمقا.

إن موضوع المفاضلة بالمعنى الدرّجي في (1) وقعت في الشدة وليس في الخضرة، إذ الشدة صفة قائمة بذاتها، وهي صفة درّجية، وقد لا تحتاج إلى توجيه، ومن ذلك قولنا:

3- جاء أشد الناس.

والمفاضلة في (2) وقعت في السوء وليس في الحمق، إذ السوء صفة قائمة بذاتها وقد لا تحتاج إلى توجيه، ومن ذلك قولنا:

4- جاء أسوأ الناس.

إن الاسم المساعد في اللغة العربية بالرغم من أنه يدرج متبوعا بالمصدر موضوع التفاضل إلا أن ما ارتبط به من قيم دلالية كالحسن في أحسن، والشدة في أشد، والكثرة في أكثر، يشكل عنصرا مشوشا على الدلالة

المقصودة من التفاضل، فالاسم المساعد لا يتضمن فقط معنى الزيادة، بل يتضمن كذلك قيمة دلالية واضحة عن موضوع المفاضلة، ويتضح الأمر جليا عندما نتأمل تراكيب التفضيل في الفرنسية (superlatif)، فمهما عبرت كلمة "super" عن قيمة دلالية إيجابية فإن اسم التفضيل (plus) لا يحمل إلا معنى الزيادة (augmentation) من غير توجيه، ولتوضيح ذلك نورد الأمثلة الآتية:

5 ماء النبع هو الأصفى.

6- L'eau de la source est la plus claire.

7- السماء أشد زرقة من البحر.

8- Le ciel est plus bleu que la mer.

فالملاحظ من خلال النموذج (5) أن اسم التفضيل حقق نوعا من الإدماج (inclusion) لمعنى الزيادة ولمعنى التفاضل، (الزيادة + الصفاء)، لكن تركيب التفضيل في النموذج (6) في الفرنسية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عنصرين اثنين:

الأول: (le superlatif plus) الذي يحمل معنى الزيادة من غير موضوع تفضيل.

الثاني: (l'adjectif claire) التي تحمل موضوع التفضيل من غير زيادة.

بمعنى أن الفرنسية من هذه الناحية لا تحقق هذا النوع من الإدماج الدرّجي في كلمة واحدة بعكس اللغة العربية، أما الإشكال في النموذج (7) فيرتبط بالاسم المساعد، "أشد" فبالإضافة إلى تضمنه لمعنى الزيادة فإنه لا يخلو من الدلالة التفاضلية (الزيادة + الشدة) وتأتي صفة الزرقة على اعتبار أنها عنصر موجه لهذه الشدة، وعند ترجمة هذا التركيب للفرنسية فهو يحتفظ بخاصيته التركيبية والدلالية في النموذج (6):

- (le superlatif plus) الذي يحمل معنى الزيادة من غير موضوع تفضيل.

- (l'adjectif bleue) التي تحمل موضوع التفضيل من غير زيادة.

من هنا يمكن لنا في العربية اشتقاق تركيب للتفضيل بالاعتماد على الاسم المساعد فقط من دون حاجة إلى موجه (التمييز)، ونبين ذلك من خلال النماذج الآتية:

9- جاء الأجل.

10- جاء الأجل وجها.

11- جاء أحسن الوجه.

فالنموذج (9)، وإن كان يختلف دلاليا عن النموذجين (10) و(11) اللذين اعتمدا على اسم مساعد، فإنه يمتلك حدا كافيا من المقبولية النحوية، لكن اللغة الفرنسية لا تسمح باشتقاق نظير النموذج (5) و(9) تركيبيا، ولهذا يثبت لحن النموذج (12).

12- *le plus est venu.

فالأفضلي (le superlatif plus) - وبحسب قانون التركيب في الفرنسية - يتطلب معجميا صفة موجهة لموضوع المفاضلة، لكن الأفضلي في العربية قد لا يتطلب هذه الصفة التي تأتي صفة مميزة إلا لمقتضى دلالي، وبآتي فإن نموذج (12) لا يستقيم إلا باشتقاق النموذج (13).

13- le plus beau est venu.

وإلى ذلك يشير أحمد قدرور في معرض إسقاطه للمبادئ التركيبية للنحو التوليدي على نسق العربية، "فالذي ينشئ جملة عربية (من اليمين إلى اليسار) يبدأ باختيار كلمة يبني عليها كلامه، ويتبع ذلك اختيار لما يجب وضعه بعد الكلمة الأولى وهكذا، إن وجود أي عنصر مرتين بوجود العناصر السابقة عليه، مع إيلاء أهمية بالغة للكلمة الأولى المختارة من جدول الكلمات" (محمد قدرور 2008، ص 316)، وهذا المبدأ التركيبي هو مبدأ عام في جميع اللغات، فالفرنسية في سياق التفضيل وبموجب قانون الانتقاء المعجمي تنتقي وحدة لغوية صفة بعد الأفضلي (plus)، بينما العربية وإن كانت بعض التراكيب فيها تأخذ بهذا المبدأ، فإن الأفضلي فيها، في الكثير من التراكيب يستغني عن اختيار الصفات الموجهة، لأنه غالبا ما تأتي هذه الصفة مقحمة في الأفضلي.

ورائز آخر يمكن اعتماده في كون ما عده اللغويون أسماء مساعدة لتركيب اسم تفضيل من أفعال لا تتوفر على الشروط المتعارف عليها هي أسماء تفضيل حقيقية، وهي مناط المفاضلة هو أنه - في العديد من الأمثلة اللغوية - نجد تراكيب للتفضيل باعتماد هذه الأسماء المساعدة بالرغم من أن أفعالها استوفت شروط الصياغة جميعها، إذ لا يمكن تخطئ النماذج اللغوية الآتية:

14- ماء النبع أذ عذوبة من ماء البئر.

15- الصقيع أشد برودة من الثلج.

فبالرغم من أن الفعل عذب من النموذج (14) تتوفر فيه جميع الشروط فهو فعل ثلاثي - مثبت - متصرف - تام - مبني للمعلوم - قابل للتفاوت - لا يدل على لون - لا يدل على عيب - ليس الوصف منه على وزن أفعل، ومع ذلك فقد تمت صياغته باعتماد ما عرف عندهم بالاسم المساعد "أذ"، لذا فإن المفاضلة كانت في اللذة وليس في العذوبة ولو أريد غير ذلك لقليل:

16- ماء النبع أعذب من ماء البئر.

والأمر نفسه ينسحب على النموذج (15)، والأمثلة في العربية من ذلك مطردة شائعة ومنه قوله تعالى: "نُؤمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً" (سورة البقرة الآية 47)، وللمفسرين - من الذين نحوا في تفسيرهم مناحي لغوية - آراء خاصة في هذا القول، فالزمخشري يستشعر هذا الإشكال المتمثل في أن الوصف التركيبي لاسم التفضيل يخالف الشاهد القرآني بالاعتماد على الاسم المساعد لإنشائه، بالرغم من أن الفعل "قسي" يتمتع بالشروط جميعها لصوغ اسم التفضيل على وزن: (أفعل - أقسى) - الإشكال طبعا في التفسير وليس في الشاهد - فبرر ذلك بالقول: فإن قلت: لم قيل: أشد قسوة، وفعل القسوة مما يخرج منه أفعل التفضيل وفعل التعجب؟ قلت: لكونه أبين وأدلّ على فرط القسوة. ووجه آخر، وهو أن لا يقصد معنى الأقسى ولكن قصد وصف القسوة بالشدّة، كأنه قيل: اشتدت قسوة الحجارة، وقلوبهم أشدّ قسوة. (الزمخشري، 1407، ج1 ص155)، وهنا يطرح الزمخشري مذهبا آخر في الوصف؛ وهو أن الاسم المساعد يؤدي إلى اتساع مسافة التفاوت الدرجي بين المفضل والمفضل عليه، فيتحول هذا الاسم المساعد نفسه من وسيطة تركيبية مساعدة إلى قيمة دلالية منتجة لمعنى مقصود، ويبقى مذهب النحاة في هذا الموطن بأنه "لا مانع من استخدام هذه الطريقة أيضا مع الفعل المستوفي" (عباس حسن ج3 ص399) تفسيراً غير مجد، وتبريرا غير كاف لوصف ما اطرده في اللغة من شواهد، بل يجعل الشروط التي وضعت لهذا التركيب في موضع مساءلة نقدية.

ومن الإشكالات التي يطرحها كذلك هذا التركيب- وفي هذا السياق - الإشكال المتعلق بالتفاضل في الأفعال غير الثلاثية، ومن ذلك:
17- العاقل أكثر محافظة على الماء.

فالنحاة في مثل هذه التراكيب يؤكدون أن المفاضلة وقعت في المحافظة في ارتباطها بالفعل "حافظ" وهو فعل غير ثلاثي، إلا أنني أقول: إن المحافظة هنا ليست هي موضوع التدرج وليست موضوع المفاضلة، بل المفاضلة وقعت في الكثرة، ودليل ذلك أنه يمكن إنتاج أمثلة ونماذج تركيبية بتغيير ما عد اسما مساعدا، والإبقاء على ما اعتبر في الدرس النحوي موضوع المفاضلة (مصدر الفعل حافظ = محافظة)، ليتغير اتجاه المفاضلة بتغيير الاسم المساعد ومن ذلك:

18- الفخار أحسن محافظة على الماء.

فموضوع المفاضلة في المثال (17) يختلف اختلافا واضحا عنه في المثال (18) بالرغم من اشتراكهما في التمييز الذي يعد في الأدبيات النحوية هو مركز التفاضل (المحافظة)، ولو أردنا أن نكون أكثر دقة لقلنا إن التفاضل في المثال (17) يتعلق بالكمية، كمية الماء المستعملة، بحيث إن الناس يختلفون في ما يستعملونه من أقدار مائية وهذا أمر معروف، بينما في المثال (18) فإن التفاضل لم يكن في الكمية، بل في الجودة، فعندما يتعلق الأمر بالكمية، فكل الأوعية تحافظ على كمية الماء التي تحملها، ولكن الاختلاف يرتبط بجودة هذه المياه فيها، فماء الجرة ليس في جودته كماء الدلو...ومن هنا فإن ما جاء على وزن أفعل في التركيب هو موضوع المفاضلة، وحين ينشد أبوتمام قائلا:

السيفُ أصدقُ إنباءً من الكتبِ في حِدِّه الحُدُّ بينَ اللَّعبِ (عبد الرحمان بن أحمد، ص

260)

فإن التفاضل لم يقع في حدث الإنباء؛ مصدر الفعل غير الثلاثي "أنبأ"، وإنما وقع في الصدق، فالصدق درجي، والإنباء غير ذلك.

وتزداد حدة الإشكال في كون بعض المعاني المتفاضل فيها لا تؤول إلى أفعال معلومة، فكيف نبحت في شروط الصياغة من هذا الاتجاه. لتأمل الأمثلة الآتية:

19 -التاجر أكثر مالا.

فإذا اعتبرنا المال هو موضوع المفاضلة، واعتبرنا "أكثر" اسما مساعدا فما هو الشرط المفقود؟ وفي أي فعل؟ إن المال موضوع التفاضل لا فعل له ولا صفة له من مادته، من هنا يتضح لحن جملة:
20- *التاجر أموال الناس.

فنعود مرة أخرى للقول إن المفاضلة لم تكن في المال، بل في كثرته، بحيث إن الكثرة هي الصفة الدرجية. ولربما استشعر سيبويه هذا الإشكال القائم في تركيب التفضيل فأورده في باب: "أفعل منك" كما أشرنا إلى ذلك سابقا، و"منك" تفريق من سيبويه بين "أفعل" الدالة على الصفة (أخضر-أصفر...) - تلك التي أفرد لها بابا خاصا في كتابه- وبين "أفعل" الدالة على التفضيل (أقرب أكثر)، فتناوله من جهة منعه من الصرف على أنه صفة، وفصل في مواطن كثيرة في الذي يتعلق بهذا المنع (سيبويه 1988 ج4 ص350)

والذي يجب أن نبه إليه في هذا المقام هو أن المفاضلة تكون في صفات الأحداث وفي صفات الأسماء وفي صفات الأفعال وفي صفات الموضوعات، وليس في هذه الأمور بعينها، لذا فإن اسم التفضيل يأتي في مختلف التراكيب صفات، فتغدو الصفات هي موضوع التفضيل.

2.3 إشكال شرط التفاوت:

ومن الإشكالات التي يطرحها هذا التركيب أيضا، الشرط المتعلق بالتفاوت أو التفاضل، بمعنى أن يكون الحدث في الفعل درجيا ، وعندما نعود إلى كلام النحاة في هذا الباب للوقوف على الأمثلة المضادة للتفاوت، نجدهم يذكرون أفعالا محدودة لذلك، ومنها "أن يكون معناه قابلا للتفاضل والزيادة؛ ليتحقق معنى "التعجب/التفضيل"؛ فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه، نحو: فَنِي، مات، غرق، عَمِي؛ إذ لا تفاوت في الفناء، ولا في الموت، ولا الغرق، ولا العمى، وحيث يمتنع التفاوت والزيادة في معنى الفعل يمتنع الداعي للتعجب/للتفاضل؛ إذ يكون المعنى مألوفاً" (سيبويه، 1988 ج4 ص350) ، بمعنى أن هذه الأفعال لا يُرَكَّبُ منها التفضيل حتى ولو اعْتُمِدَ ما عرف بالاسم المساعد، وعلى ذلك يبررون لحن الجمل الآتية:

*21 القارب أغرق من السفينة.

*22 فلان أموت من فلان.

إلا أنه ، وفي الكثير من السياقات اللغوية، وعند استحضار العلائق الدلالية بين المفضل والمفضل عليه، تغدو الكثير من النماذج التركيبية للتفضيل من هذه الأفعال مقبولة ومن ذلك:

23- المغامرون أكثر الناس غرقا.

فنعود مرة أخرى للتأكيد أن المفاضلة في النموذج (23) وقعت في الكثرة وليس في الغرق، فالغرق غير درجي، والكثرة درجية هي موضوع المفاضلة، فجاز التركيب بالرغم من أن النحاة أبطلوا ذلك.

ومسألة إسقاط شرط التفاوت لا ترتبط فقط بهذا العدد القليل من الأفعال، بل إنها تتعلق بأغلب الأفعال

الحركية من قبيل: (جلس - دخل - سقط - نشر-...)، فلا يقال فيها:

*24- الهادئ أجلس الناس.

*25- المهتم أدخل إلى القاعة.

فالجلوس حدث غير درجي، وكذلك الدخول والسقوط والنشر، فلا تفاضل فيها، والذي يتفاضل فيه هو ما يمكن أن توصف به، ولا أقصد الصفات المصاغة من جذورها أو من مادتها المعجمية، بل الصفات الموجهة لأحداثها، لذلك تتمتع النماذج الآتية بقدر عال من المقبولية:

26- الهادئ أكثر الناس جلوسا.

27- المهتم أسرع دخولا إلى القاعة.

فأحداث هذه الأفعال ترتبط بها بعض السمات الصفية من مثل:

دخل: كيفية الدخول (سريع- بطيء) // عدد مرات الدخول/ الأثر النفسي للدخول: (ممتع/ ممل) ... وكل فعل من أفعال الحركة إلا وترتبط بحدته مجموع صفات وسمات تكون هي محور التفاضل.

ويعبر عبد الرزاق تورابي عن مقابل التفاضل أو التفاوت "بالإتمامات"، "فالتفضيل باعتباره يستلزم وجود درجة في الصفة، لا يمكن أن يأتي مما يدل على الإتمامات، نحو "وصل" و"مات"، حيث لا توجد مسافة أو درجة بين نقطتي بداية الحدث ونهايته" (تورابي 2015، ص225).

إن الأفعال التي لا تتسم بالخاصية التفاضلية بالمعنى الدرجي، تحمل مجموعة من القيم الدلالية ذات طبيعة صفية، ومهما وجهت الصفات الكامنة فيها موضوع التفاضل، فإن بؤرة التفضيل في هذا التركيب تبقى مركزة في "أفعل"، وهنا يكمن الفرق الدقيق بين التركيب الدال على التفضيل (superlatif) وبين التركيب الدالة على المقارنة (comparaison) من غير تفضيل.

3.3 إشكال شرط الثلاثية:

إن الوصف النحوي المتعلق بتركيب التفضيل في العربية - وخاصة في شروط صياغته المباشرة على وزن أفعل - يدعو إلى المزيد من التأمل وإلى أعمال الحس النقدي، فأغلب الشروط المستخلصة من الشواهد اللغوية ليس فيها اطراد في جميع الحالات، ومن ذلك شرط الثلاثية إذ يصاغ اسم التفضيل على وزن أفعل من الفعل الثلاثي، لكن اللغة تضمنت شواهد لاسم التفضيل من الفعل الرباعي ومن ذلك "فقد كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى إلى عدي بن أرطاة: بلغني أنك تستن بسنة الحجاج، فلا تستن بسنته، فإنه كان يصلي الصلاة لغير وقتها، ويأخذ الزكاة من غير حقها، وكان لما سوى ذلك أضيع." (التويجري، 1414هـ، ج1، ص252)، بحيث تمت صياغة اسم التفضيل من الفعل الرباعي "أضاع" وليس من الثلاثي ضاع، لأن سياق "أضيع" هاهنا سياق تعدية، فالحجاج مفضل بالمعنى الدرجي، وسائر الناس مفضل عليهم، ومنه "أضاع الحجاج الصلاة"، و"الحجاج للصلاة أضيع"، وباعتماد القياس يمكن اشتقاق تراكيب اسم التفضيل من أفعال غير ثلاثية من مثل: أضاع وضيّع؛ مزيدا ضاع، وأحزن مزيد حزن، أجزع مزيد جزع فنقول:

27- الخائن أضيع الناس للأمانات.

28- اللئيم أجزع الناس لليتامي.

29- الفقرا حزن النكبات للفقراء.

وأغلب اللغويين يدرجون أمثلة التفضيل التي لم ترد على النهج التفسيري الذي رسمته قواعد النحو ضمن الأمثلة الشاذة، فالزمخشري يؤكد أن "ما شذ من ذلك هو أعطاهم للدينار والدرهم، وأنت أكرم لي من زيد أي أشد إكراماً" (الزمخشري، 1993، ص297)، وقضية الشذوذ في العربية هذه تبقى محط خلاف ومساءلة. فإذا انطلقنا من مسلمة أساسها أن متون اللغة وشواهدا سبقت الوصف النحوي، وأن ما اعتبر شاذاً خارجاً عن القواعد المستخلصة هو في الحقيقة وقائع لغوية محققة تكلم بها العربي من غير تكلف، ولا صناعة فإنه لا شذوذ على

الإطلاق، فما اعتبر شاذاً، إن لم تكن أمثله مصنوعة مفتعلة، فقد يكون رديفاً لما اعتبر عندهم أصلاً ويشاركه في النسقية نفسها.

4.3 إشكال التفاضل في أفعال الألوان:

ذهب النحاة إلى أن أفعال الألوان الثلاثية يتفاضل فيها باعتماد اسم مساعد درجي، إذ لا يصاغ مباشرة على وزن "أفعل" من الأفعال التي يأتي منها الوصف على وزن أفعل من مثل أفعال الألوان، لكن الشواهد اللغوية أثبتت صياغته المباشرة، أي على وزن "أفعل" مما يؤخذ منه الوصف على وزن "أفعل"، ومن ذلك ما أنشده عنتر بن شداد:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أْبِيضُهُمْ سِرْبَالِ طَبَّاحٍ

(البغدادي، 1997، ج8، 232)

بحيث جاء اسم التفضيل مباشرة من الفعل "بِيضَ" على وزن "أفعل" وهو فعل يؤخذ الوصف منه أيضا على وزن "أفعل"، ومنه كذلك قول المتنبي في اسم التفضيل من "سود" وهو يخاطب الشيب:

أَبْعَدُ بَعْدَتْ بِياضاً لَا بِياضَ لَهُ لِأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ (ابن وكيع، 1994، ص310)

ولقد سعى جمع كثير من اللغويين إلى تأويل تركيب التفضيل في قول المتنبي، فمرة يؤولونه تركيبياً ومرة دلالياً ومرة يصفونه بما ورد شاذاً من أمثلة وشواهد، ومن ذلك ما ذهب إليه أبو البقاء البغدادي: "وَمَا هُوَ أَفْعَلُ الَّذِي تَصْحَبُهُ مِنَ الَّتِي لِلْمَفَاضِلَةِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ هُوَ أَحْسَنُ الْقَوْمِ وَجْهًا وَأَكْرَمُهُمْ أَبَا فَكَأَنَّهُ قَالَ مَبِيضُهُمْ وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى الشَّدُوذِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي كَلَامًا تَامًا ثُمَّ ابْتَدَأَ مِنَ الظُّلْمِ." (البغدادي، ج4، ص35)

إن التبرير الذي يقدمه النحاة لمنع صياغة اسم التفضيل مباشرة على وزن "أفعل" مما هو الوصف منه على وزن أفعل هو الالتباس الذي يقع بين "أفعل" الدالة على الوصف، و"أفعل" الدالة على التفضيل، وهذا تبرير غير كاف، لأن صيغاً كثيرة في العربية تأتي مشتركة في الأوزان، ولا يترتب عن ذلك أي التباس، بل إن السياقات النحوية التي ترد فيها الصيغ ترفع كل لبس، وتدفع الصيغة إلى التأويل المقصود، ومن ذلك اسما الفاعل والمفعول من بعض الأفعال (ارتاب - اهتم - احتال - ارتد...) فتأتي منها صيغتا اسمي الفاعل والمفعول على قالب صرفي واحد، فيقال: "مرتاب ومهتم ومحتال ومرتد"، والصيغ هذه يتشارك فيها اسم الفاعل واسم المفعول، ومن ذلك أيضا أسماء الزمان والمكان التي تأتي على نسق صرفي ومعجمي واحد، فمغرس، قد تكون للمكان والزمان والفيصل للسياق، فيقال:

30- مغرس الأشجار في سهل تادلة.

31- مغرس الأشجار في شهر مارس.

فصيغة مغرس في (30) للمكان، وفي (31) للزمان، ومن ذلك أيضا، اسم المفعول من غير الثلاثي، الذي يأتي على القالب الصرفي نفسه لاسمي المكان والزمان، وذلك من قبيل:

32- المستقبل مشرفٌ قدره

33- القاعةُ مُستقبِلُ الضيوفِ

فصيغة "مستقبل" في (32) اسم مفعول للفعل "استقبل"، بينما في (33) تفيد اسم المكان، والأمثلة عن هذا التداخل الصرفي مطردة في اللغة إلى حد كبير، ويبقى "واقع اللغة تحت سلطة السياق... فكان حال الدلالة الصرفية التي عرفت ظاهرة العدول عن المعنى النمطي الأصلي الذي حددته قواعد الصرف لكل صيغة إلى معانٍ كثيرة تستشف من خلال السياق" (مشري، 14، 2012)، ومن هنا أقول: إن صياغة اسم التفضيل من أفعال الألوان على وزن "أفعل" أمر وارد في اللغة، وأنه لا التباس بين التفضيل والوصف مادام التفضيل محصن بأركانه (المفضل اسم التفضيل -المفضل عليه - موضوع المفاضلة) ومادامت معانيه اللغوية محصنة بسياقها. ومادام الوصف من أفعال الألوان محكوم الدلالة بسلطتي السياق وقصد المتكلم.

4. خاتمة:

لا أدعي في خاتمة هذه الورقة أنني أجبت عن كل الإشكالات المتعلقة بتركيب التفضيل في العربية، ولكن حسبي أنني ساهمت في زحزحة بعض المسلمات التي ظلت ساكنة بخصوص هذا التركيب، في أفق مناقشة الأحوال المرتبطة بعناصره من مفضل واسم تفضيل ومفضل عليه، وفي أفق مناقشة ما ربط به من إعمال، هذا الإعمال الذي أظن أنه اتسم بنوع من الإيغال، كما أن الكثير من الاصطلاحات التي ارتبطت بتفسيره جاءت ملتبسة في الكثير من المناحي، فاصطلاح المشاركة يتقاطع فيه مع اسم الفاعل الذي يوصف في الأدبيات اللسانية الحديثة بالمشارك، وإن كانت المشاركة في اسم الفاعل حديثة وليست صافية، كما أن اللزوم بالأصالة، والتعدية بالواسطة في أفعال التفضيل أمران لا بد وأن يؤخذوا بعين الاهتمام، خاصة وأن أغلب أفعال التفضيل هي أفعال لازمة، وهو الأمر الذي لم يشر إليه ضمن شروط تركيب اسم التفضيل على وزن "أفعل"، علاوة عن موقع اسم التفضيل من الدلالة الزمنية، هذه إشكالات سنجعلها أساسات لمشاريع علمية قادمة .

5. قائمة المراجع:

- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي ، منشورات دار ومكتبة الهلال .
- ابن منظور جمال الدين أبو الفضل، (1414هـ)، لسان العرب، بيروت، منشورات دار صادر، الطبعة الثالثة.
- ابن وكيع الحسن بن علي (1994)، المنصف للسارق والمسروق منه، بنغازي، جامعة قان يونس ،تحقيق عمر خليفة بن إدريس ، الطبعة الأولى.
- أبو البقاء بن الحسين البغدادي، شرح ديوان المتنبي، بيروت، تحقيق: مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي، منشورات دار المعرفة .
- أبو العرفان الصبان الشافعي، (1997)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، بيروت-لبنان ، منشورات دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى.
- أبو القاسم الزمخشري جار الله، (1993)، المفصل في صنعة الإعراب، بيروت، منشورات مكتبة الهلال، الطبعة الأولى.

- أبو القاسم الزمخشري، (1407هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل بيروت، منشورات دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة.
- أحمد محمد قدور (2008)، مبادئ اللسانيات، منشورات دار الفكر، الطبعة الثالثة.
- إسماعيل بن عباد بن العباس: (1965)، الأمثال السائرة من شعر المتنبي، ت بغداد، منشورات مكتبة النهضة، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولى.
- حمود بن عبد الله عبد الرحمن التويجري: (1414)، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراف الساعة، الرياض، المملكة العربية السعودية، منشورات: دار الصمعي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
- الشايب فوزي حسن (1989، 1988)، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي. جامعة الكويت حوليات كلية الآداب. الحولية العاشرة. الرسالة 62.
- عباس حسن، النحو الوافي، منشورات دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
- عبد الرحمان بن أحمد بن درهم، نزهة الأبصار بطرائف الأشعار، بيروت، منشورات دار العباد.
- عبد الرزاق تورابي (2015)، صرف-تركيب اللغة العربية، منشورات دار توبقال، الطبعة الأولى.
- عبد القادر بن عمر البغدادي (1997)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، القاهرة، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، منشورات مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة.
- عبد الناصر مشري (2012)، العدول الصرفي تواضع جديد، مجلة ورقلة الجزائر، جامعة قاصدي، مجلة الأثر العدد 13_ مارس، ص 13 إلى 20.
- عمرو بن عثمان سيبويه، (1988)، الكتاب، منشورات مكتبة الخانجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة.
- القرآن الكريم برواية الإمام ورش عن نافع.
- محمد بن حبيب:، شرح ديوان جرير، القاهرة، مصر، منشورات دار المعارف، تحقيق نعمان محمد أمين طه الطبعة الثالثة.
- عثمانى الميلود (2007)، المختار في اللغة العربية السنة الثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي:، وزارة التربية الوطنية المغربية، المغرب، منشورات مكتبة المدارس.